



أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● الدكتور / محمود محيي الدين، بمنتدى شباب العالم، حفاظ مصر على إيجابية مؤشرها الاقتصادي إنجازاً.

- أشار الدكتور محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، إلى إن أهم ما يميز هذه النسخة من منتدى شباب العالم أنه يستهدف توصيل رسالة للعالم كله بأنه هناك أمور يمكن أن تعود بعد انتهاء الجائحة حتى وإن لم تعد كما كانت من قبل، ويمكننا بالتحدي والإصرار كما قال الرئيس عبد الفتاح السيسي تحويل "المحن إلى منح".
- وأضاف أن مؤشر الاقتصاد لا يمكن أنه يقاس من محور واحد فقط، بل كل محاوره مرتبطة ببعضها البعض، منوهاً إلى أن حفاظ مصر على مؤشر اقتصادي إيجابي وسط مؤشرات سلبية ضربت الاقتصاد العالمي كله ودول لا حصر لها خلال العامين الماضيين، يعد إنجاز صعب تكرر.
- وأوضح أن مصر في عام ٢٠١٤ كان بها مشاكل كثيرة واختلالات في الموازنة العامة للدولة والنظام الخاص بالنقد الأجنبي وسعر الصرف، وكان هناك أسعار صرف متعددة في السوق السوداء وهذا لا يساعد المصدر ولا المستور ولا يطمئن المدخر من المواطنين، وكان لا بد من تدخل الدولة المصرية لإعادة الأمور لمكانها الطبيعي وتقليل الخسائر قدر الإمكان.
- وأضاف أن الدولة المصرية قطعت أشواطاً كثيرة في ملفات لا يمكن تصنيفها على أنها اقتصادية ولكنها تخدم وتخفف عن أعباء العامل المصري والمستثمر أيضاً، كتطوير التعليم والصحة وشبكات الطرق، مؤكداً أن هذه الملفات ستساهم في التصدي للتغيرات المناخية وتدهورات البيئة، وستقلل من الآثار الناجمة عن موجات التضخم والغلاء.

● بلومبرغ، السندات المصرية تتأهب لاستقبال فيض من السيولة!

- أشارت وكالة بلومبرغ، إلى إن قد جعلت سوق السندات الساخنة مصر على رأس الدول الأكثر تفضيلاً بين مستثمري الأسواق الناشئة الذين يراهنون على عام آخر من المكاسب الكبيرة، وسيضيف "جيه بي مورغان تشيس أند كو" مصر إلى مجموعة من مؤشرات السندات الشهر الجاري، ما يهيئ السوق لتلقي فيضان من السيولة من مديري الأموال ذوي الاستراتيجيات الخاملة، حيث تُعزى المستثمرين الفائزة المصرية العالية التي تعد من بين الأعلى حول العالم بعد ترجيحها وفق التضخم.
- وأوضحت أن في ظل ترنح أسواق السندات العالمية من الخسائر نتيجة تحول الفيدرالي لموقف متشدد، تبدو مصر نقطة مضيئة للمستثمرين، حيث بلغ العائد على السندات المحلية ٢% منذ ديسمبر، ما يجعلها واحدة من مجموعة تعد على الأصابع من الأسواق الناشئة التي تسجل أداءً إيجابياً.
- ويتوقع بنكي "باين بريدج انفستمنتس" و"رينيسانس كابيتال" استمرار الأداء القوي، وكذلك مكاسب مزدوجة الأرقام في ٢٠٢٢ - ما يضيف على عائد العام الماضي البالغ ١٣%، والذي كان ثاني أفضل عائد في العالم مقارنة مع خسائر ديون الأسواق الناشئة المحلية بنسبة ١,٢% في المتوسط.
- وأوضح لأندرس فيرغيمان، مدير أموال في "باين بريدج" في لندن، أن من المتوقع أن يبلغ العائد على السندات المقومة بالعملة المحلية في الدولة الشمال أفريقية (مصر) ١٧% العام الجاري، وأضاف أن "لا تزال عملية إحباط التضخم سليمة، وسعر الصرف ذا تقييم عادل".
- علاوة على ذلك، وعلى المدى البعيد، يعد سجل سوق السندات المصرية أفضل، وبلغ العائد على سنداتنا المحلية ١٥٦% بالدولار خلال السنوات الخمس الماضية، نتيجة جذب الإصلاحات المطبقة بموجب الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والتمويلات من الدول الخليجية الحليفة للنتفقات الداخلة، وهذا مقارنةً بعائد ٢٦% لمؤشر "بلومبرغ" للأسواق الناشئة، بل ويهزم مؤشر "ستاندرد أند بورز ٥٠٠" الذي حقق عائداً بـ ١٣٣%.
- أما سندات مصر الدولارية فهي قصة أخرى، إذ تحمل الدين بالعملة الأجنبية وطأة المخاطر من ارتفاع عائد سندات الخزنة وعجوزات الدولة، وبعد أن خسرت ٨% العام الماضي، يطالب المستثمرون حالياً بعلاوة إضافية لحمل ديون

¹ https://wyfegypt.com/ar_news.php

² <https://www.asharqbusiness.com/article/31181>

مصر الدولارية، والتي تقف حالياً عند ٥٧٨ نقطة أساس، أي مماثلة للعراق، لكن أعلى من الغابون وباكستان.

وأشار "جيم بارينيو"، مدير ديون الأسواق الناشئة في "شروترز" بنيويورك أن "في ظل كون الفائدة الحقيقية بهذا الارتفاع، لا نعتقد أن زيادة الفيدرالي للفائدة زيادات متواضعة العام الجاري ستكون محركاً رئيسياً للسندات المصرية وكانت القدرة على إبقاء التضخم تحت السيطرة نسبياً، عاملاً حاسماً".

● "غولدمان ساكس" متفائل بالأسهم المصرية والعملات المرتبطة بالسياحة³.

يتوقع الخبراء الاستراتيجيون في "غولدمان ساكس" انتعاش السياحة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، واضعين رهاناتهم الأكبر على البات التايلاندي والدولار النيوزيلندي والأسهم المصرية.

يتوقع بنك الاستثمار الأمريكي تحوّل الانتعاش الاقتصادي القائم على التصنيع إلى تعافٍ مدفوع بالترفيه والسياحة، مع عودة الزوار الأجانب إلى الشواطئ والجبال بعد نحو عامين قاسيين من جائحة كورونا.

وأشار كاماكشيا تريفيدي، الرئيس المشارك للعملات العالمية وأبحاث الأسواق الناشئة لدى "غولدمان ساكس": "إلى أن "نعتقد أننا سنشهد تحوُّلاً إلى تعافٍ مدفوع بالخدمات والسفر، وسيكون الترفيه جزءاً هاماً من ذلك بمجرد تلاشي أحدث موجات أوميكرون".

● بنك الاستثمار " أرقام كابيتال " سوقاً عُمان ومصر الأفضل لمستثمري السندات العام المقبل⁴.

أشار الأستاذ/عبد القادر حسين، رئيس إدارة أصول الدخل الثابت في أرقام كابيتال، إلى إن سوقاً سلطنة عمان ومصر سيكونان الأفضل في المنطقة خلال العام المقبل لمستثمري سندات الأسواق الناشئة.

وأوضح أن سلطنة عمان سوق آمن وجذاب للاستثمار، وأداء اقتصادها أفضل مع ارتفاع أسعار النفط، والانضباط التشريعي والقانوني، كما أن مصر تمتلك العديد من الفرص خلال العام المقبل مع منحى العائد على السندات عند ١٠%، وذلك رغم ما شهدته من عمليات بيع خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الجاري.

وأوضح أن تجري حالياً مجموعة من الأحداث خارج المنطقة ستكون لها تداعيات العام المقبل على سندات الأسواق الناشئة وستؤثر قطعاً على أداء هذه الأسواق، منها الأحداث الجارية في أوكرانيا، وتدهور الليرة التركية، وكذلك تداعيات أزمة العقارات في الصين.

وتوقع استمرار ارتفاع أسعار الفائدة العام المقبل، وتحسن عوائد السندات، مستبعداً أن تتأثر العوائد ببيئة انخفاض الأسعار في العام الماضي، مع ترجيح أن يتم امتصاص هذا الارتفاع من خلال انخفاض الهوامش الائتمانية في الأسواق الناشئة.

وتوقع أيضاً أن تتراوح العائدات الإجمالية على سندات الأسواق الناشئة العام المقبل ما بين ٤% إلى ٥%، وستكون تلك العوائد متأثرة بدخل الكوبونات المستحقة على تلك السندات والتي من المرجح أن تتراوح أيضاً ما بين ٣% إلى ٤%.

● لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، المنطقة العربية ستشهد انتعاشاً اقتصادياً عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣⁵.

توقعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، أن تكون الآفاق الاقتصادية للمنطقة العربية إيجابية وأن تشهد انتعاشاً اقتصادياً عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

وذكرت (اسكوا) – في مسح بعنوان (التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠٢٠-٢٠٢١) – أن الانتعاش الاقتصادي بدأ في ٢٠٢١، متوقعة أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة ٣,٧ بالمئة في ٢٠٢٢ و٣,٦ بالمئة في ٢٠٢٣.

وأشارت إلى أن وتيرة الانتعاش ستختلف بين البلدان بحسب سرعة حملات التلقيح ضد فيروس كوفيد ١٩، والعائدات من النفط والسياحة وحجم التحويلات المالية وتدفعات المساعدات الائتمانية.

وأضافت اللجنة الأمم المتحدة أن توقعاتها اعتمدت على سيناريوهين أحدهما محافظ والآخر متفائل، موضحة أن الأول يفترض استمرار وتيرة التطعيم على بطنها ومع متوسط سعر النفط ٦٠ دولاراً للبرميل، فيما يفترض الثاني تقدم حملات التطعيم وارتفاع الطلب على النفط عالمياً وأن يكون متوسط سعر النفط ٨٠ دولاراً للبرميل.

وأشارت إلى إن معدلات الفقر في المنطقة العربية ستخضع من ٢٧% من مجموع السكان في ٢٠٢١ إلى نحو ٢٦% في ٢٠٢٣ مع استمرار وجود تفاوت بين مجموعات البلدان، ومع ذلك سنظل معدلات البطالة في المنطقة من أعلى المعدلات في العالم لاسيما بين النساء والشباب رغم التوقع بانخفاضها لتصل نسبتها إلى ١٠,٧% في ٢٠٢٣ بعد أن كانت ١١,٨% في ٢٠٢١.

³ <https://www.asharqbusiness.com/article/30927>

⁴ <https://www.asharqbusiness.com/article/29282>

⁵ <https://alborsaanews.com/2022/01/08/1497266>

● **منظمة الفاو، تحديات عديدة بشأن استقرار أسواق الغذاء عام ٢٠٢٢.**

- أشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، إلى أن قد ارتفعت أسعار الغذاء العالمية بنسبة ٢٨,١% عن العام السابق، ليصل إلى ١٢٥,٧ نقطة.
- أشارت "الفاو" إلى أن الأسعار العالمية للغذاء، على أساس شهري، انخفضت بنسبة ٠,٩% عن نوفمبر، مع تراجع الأسعار الدولية للزيوت النباتية والسكر بشكل ملحوظ عن مستوياتها العليا، إذ بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء ١٣٣,٧ نقطة في ديسمبر لكن المؤشر، على أساس سنوي، ما يزال أعلى بنسبة ٢٣,١% عن مستواه المسجل في ديسمبر ٢٠٢٠.

● **رئيس البنك الدولي: الناتج المحلي العالمي يخسر ٧٠ تريليون دولار بسبب إغلاق المدارس بفعل كورونا^٦.**

- أشار ديفيد مالibas رئيس مجموعة البنك الدولي، إلى إن جائحة كورونا أدت إلى تعطل غير مسبوق في الحياة وبيئة الأعمال، معددا مظاهر التأثير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تحظى بحضور طاع للشباب، حيث شملت هذه المظاهر فرص العمل وحجم المشاركة في سوق الأعمال وكذلك الشمول الاجتماعي، فضلا عن البرامج التعليمية، ونبه إلى أن التقارير الصادرة عن منظمتي اليونيسكو واليونسيف خلال شهر ديسمبر الماضي أشارت إلى أن إغلاق المدارس نتيجة الجائحة؛ تسبب في خسارة ٧٠ تريليون دولار من الناتج المحلي العالمي.
- واعتبر رئيس البنك الدولي، أن العائق الأكبر أمام الشباب للحصول على فرص التنمية الاقتصادية في المنطقة، هو عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب قدرة العمل من الشباب وتوفير فرص عمل أفضل لهم بناء على الأنماط الديمجرافية، مؤكدا أن حوالي مليون شخص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيطلبون فرص عمل بحلول عام ٢٠٥٠، وأشار " أن يجب علينا أن نمكن سوق العمل من أن يوفر لهم فرص مستدامة وأفضل، وأيضا يجب أن نقلل من العوائق الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز البيئة التشريعية للعمل".
- وأوضح ضرورة الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية التي تمكن رواد الأعمال الشباب من أن يكونوا منتجين، وكذلك تعزيز الشمولية الاجتماعية، بما يعزز قدرة الشباب على الصمود في البيئات "الهشة"، وتوفير الخدمات لبناء الصمود والقدرة على التعافي.
- وأكد أن الاقتصاد الأخضر يوفر المزيد من فرص العمل للشباب، "ونحن ملتزمون في خطط العمل الخاصة بالتغير المناخي أن يكون لنا دور هائل في شمولية المناخ مع العمل وأن يكون ذلك من خلال مشروعات ذات أولوية".
- وأشار إلى ضرورة تعزيز دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل كبير لدعم قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات، وأن يكون هناك فرص أكبر للشباب؛ كي تظل هذه المنطقة في صدارة المنافسة، وأشار أيضاً إلى إن الأجيال الشابة لديها مسؤولية للمشاركة بشكل بناء في عملية صنع القرار، التي تمسهم، و"نتطلع في مجموعة البنك الدولي للانخراط في مناقشات معكم بهذا الصدد".

● **صندوق النقد الدولي، الأسواق الناشئة يجب أن تستعد لرفع الفائدة الأمريكية^٧.**

- ذكر صندوق النقد الدولي أن على الاقتصادات الناشئة الاستعداد لعمليات رفع الفائدة الأمريكية، كما حذر من أن تحركات الاحتياطي الفيدرالي الأسرع من المتوقع، يمكن أن تزعج الأسواق المالية وتؤدي إلى تدفق رأس المال إلى الخارج.
- وأوضح الصندوق: ينبغي أن تستعد الاقتصادات الناشئة لموجة محتملة من الاضطرابات الاقتصادية، مشيراً إلى المخاطر التي يشكلها رفع أسعار الفائدة الأسرع من المتوقع من قبل الاحتياطي الفيدرالي، وعودة انتشار الوباء.

⁶ <https://www.fao.org/newsroom/detail/FAO-Food-Price-Index-december-2022/en>

⁷ <https://alborsaanews.com/2022/01/10/1497680>

⁸ <https://alborsaanews.com/2022/01/10/1497700>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تستعرض نتائج تقرير مؤشر مدراء المشتريات لشهر ديسمبر ٢٠٢١.

- استعرضت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية نتائج تقرير مؤشر مدراء المشتريات لشهر ديسمبر ٢٠٢١، حيث يعكس المؤشر أداء حوالي ٤٠٠ شركة قطاع خاص غير منتجة للنفط وتشمل قطاعات الصناعة والتشييد والخدمات والبيع والتجزئة والبيع بالجملة.
- وأشار تقرير مؤشر مديري المشتريات أن القراءة الأخيرة لمؤشر مديري المشتريات ارتفعت خلال شهر ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بالشهر السابق لتسجل: ٤٩ نقطة مقارنة بنحو ٤٨,٧ نقطة ليقترّب من المستوي المحايد (٥٠ نقطة)، مسجلاً قراءة أعلى من متوسط السلسلة (٤٨,٢) على المدى الطويل (منذ شهر ابريل ٢٠١١)، كما ارتفع المؤشر الفرعي للإنتاج خلال شهر ديسمبر إلى ٤٨,٢ زيادةً من ٤٧,٧ نقطة وكذلك، مؤشر الطلبات الجديدة الذي تعدي المستوي المحايد ليسجل ٥٤,٩ زيادةً من مستوي ٥٠,٧، حيث ساهم تحسن النشاط السياحي في دعم الأعمال الجديدة، فضلاً عن الارتفاع الحاد في طلبات التصدير الذي يعد الأعلى منذ شهر فبراير ٢٠٢١، إذ زاد مؤشر طلبات التصدير بنسبة ٨,٥% ليلبغ حوالي ٥٥ نقطة بعد أن كان ٥٠,٧ في شهر نوفمبر.
- كما أشار التقرير إلى تراجع معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال شهر ديسمبر بعد ارتفاعه إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من ثلاث سنوات خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١. وكان الانخفاض في المؤشر المعني هو الأسرع منذ شهر أكتوبر ٢٠١٨، مدفوعاً بباطؤ تضخم تكلفة المشتريات بالإضافة إلى تراجع زيادة الأجور، ووفقاً للتقرير سجل مؤشر التوظيف حوالي ٤٩,٥ في شهر ديسمبر ارتفاعاً من ٤٨,٥ في شهر نوفمبر، وفي إطار التوقعات المستقبلية لمعدلات البطالة خلال الفترة القادمة، من المقدر أن يتراوح معدل البطالة في المتوسط ما بين ٦,٦% و ٧,٣% بين الأعوام المالية ٢٠٢٠/٢١ و ٢٠٢١/٢٢.
- وأشار إلى توقع تقرير الرابطة الاقتصادية العالمية الأخير الصادر عن مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال أن يسجل الاقتصاد العالمي نمواً قدره ٤,٢%. وهو يعد أقل من تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو العالمي البالغة ٤,٩% لعام ٢٠٢٢ في ضوء حالة عدم اليقين نتيجة لسرعة ظهور وانتشار متحورات جديدة من الفيروس. وبفرض استمرار الظروف على ما هي عليه، من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة تقل عن ١% في عام ٢٠٢٣، قبل أن يتعافى بشكل طفيف في ٢٠٢٤ إلى ٢%. أما على صعيد الاقتصاد المصري، توقع مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال أن تحتل مصر المرتبة ٣٣ من بين ١٩١ دولة عام ٢٠٢٢، بإجمالي ناتج محلي يبلغ ٤,٣٤ تريليون جنيه.
- وتوقع التقرير أن تصعد مصر إلى المرتبة ٣٢ في عام ٢٠٢٦. وأن يتسارع المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٤% في المتوسط بين عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٦، كما تشير أحدث البيانات التي تعكس الوضع الاقتصادي الداخلي إلى ارتفاع الصادرات المصرية إلى مستوى قياسي بلغ ٣١ مليار دولار في عام ٢٠٢١، وتحقق هذا النمو بفضل الجهود الدولية المصرية لتحسين التنافسية الدولية للصناعات التحويلية، والنهوض بالصادرات الصناعية ودعم المصدرين في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف القطاع الحقيقي بإصلاحات هيكلية جذرية وهادفة، وكذلك حقق الاقتصاد المصري معدل نمو بلغ ٩,٨% خلال الربع الأول من العام المالي الجاري، وهو أعلى معدل نمو ربع سنوي على امتداد العدين الماضيين، مقارنة بمعدل نمو ٠,٧% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، ومن المتوقع، وتواصل ارتفاع معدل النمو السنوي ليتراوح بين ٥,٥% و ٥,٧% بنهاية العام المالي الجاري.

• وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تطلق العدد الأول من تقرير متابعة موازنات البرامج والأداء على المستوى القطاعي^٩.

- أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية العدد الأول من تقرير متابعة موازنات البرامج والأداء على المستوى القطاعي، والذي يغطي الفترة من (٢٠١٩/١٨) حتى (٢٠٢١/٢٠)، ويستعرض كافة البرامج التنموية في مختلف القطاعات، وربطها بأهداف التنمية المستدامة.
- وأشارت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى إن الوزارة تولي اهتماماً كبيراً بتنفيذ منظومة البرامج والأداء، لذا حرصت على تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية لها، وذلك من خلال قانون التخطيط العام الذي أكد على تبني منهجية البرامج والأداء بشكل واضح لضمان التكامل بين الإنفاق الاستثماري والجاري في إطار خطة متكاملة، وكذا إنشاء وحدة البرامج والأداء بالوزارة، فضلاً عن تنظيم برامج تدريبية لتعزيز قدرات العاملين في مختلف الجهات الحكومية، استفاد منها أكثر من ٤ آلاف من مسؤولي التخطيط والمتابعة.
- وأوضحت أنه للمرة الأولى يتم تضمين تقارير متابعة موازنة البرامج والأداء للأعوام الثلاثة الأخيرة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢١/٢٠)، مؤشرات لقياس أداء الخطة المستجيبة للنوع الاجتماعي ودمج البعد البيئي في الخطط التنموية، مبيناً أن العدد الأول من تقرير متابعة موازنة البرامج والأداء، خاص بوزارة الموارد المائية والري، ويتضمن الملامح

⁹ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=920&lang=ar>

¹⁰ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=921&lang=ar>

الأساسية لكافة البرامج التي تنفذها الوزارة وجهاتها التابعة، والبيانات التفصيلية عن الاعتمادات المالية الموجهة لتنفيذ البرامج، وأهم مؤشرات الأداء على مستوى المخرجات النهائية، وكذا الأثر الاستراتيجي والتنموي لكل برنامج على حدة.

- ويوضح التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أنه تم تنفيذ ١٢ برنامجاً فرعياً من خلال ٧ جهات تابعة لوزارة الموارد المائية والري، بتكلفة كلية تقدر بنحو ٤٨,٥ مليار جنيه (يخص الباب السادس منها نسبة ٥٥%)، خلال الفترة (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢١/٢٠)، نتج عنها الانتهاء من تنفيذ ٧٣٥ مشروعاً تنموياً، بتكلفة كلية ١١,٤ مليار جنيه (منها ٢٧٧ مشروعاً في (٢٠٢١/٢٠) بتكلفة ٥,٨ مليار جنيه).
- وأشار التقرير إلى المشروعات التي تم الانتهاء منها بالكامل خلال ذات الفترة، أهمها حفر مسار الترعة الفرعية رقم ٤ بطول ٩ كم بتوشكى، وحماية منطقة الطور من أخطار السيول بمحافظة جنوب سيناء، وإنشاء ٦ بحيرات صناعية و ٣ سدود تخزينية بمحافظة البحر الأحمر، وإحلال وتجديد محطة ري الخيام بمحافظة سوهاج، وإنشاء محطة طلبات رفع فارسكور الجديدة بمحافظة الدقهلية، لافتاً إلى محافظة أسوان من أكبر المحافظات المستفيدة من المشروعات المنفذة، بنحو ٨٤ مشروعاً بتكلفة تزيد عن ٣ مليار جنيه، تليها البحيرة بنحو ٦٨ مشروعاً بتكلفة ٦٦٣,٥ مليون جنيه، ثم البحر الأحمر بعدد ٩ مشروعات بتكلفة ٦١٥ مليون جنيه، والدقهلية بعدد ٥٣ مشروعاً بتكلفة ٥٨٧,٥ مليون جنيه، والإسماعيلية ١٦ مشروعاً بتكلفة ٥٤٩,٣ مليون جنيه، وكفر الشيخ ٤٤ مشروعاً بتكلفة ٤٤٦,٧ مليون جنيه.
- وأوضح أنه في إطار جهود الدولة لمواجهة التغيرات المناخية، تم الانتهاء من تغطية ١٧ كم من الترع والمصارف داخل الكتل السكنية، وتنفيذ حمايات بطول ٧١ كم للسواحل والشواطئ، وتغذية شواطئ بطول ١٦,٨ كم من ناتج عمليات التكرير، مشيراً إلى أنه تم تنظيم ٢٦٢٢ فعالية (ندوات، أفلام، نشرات، حملات إعلانية) لنشر الوعي بأهمية الحفاظ على المياه وتحسين استخدامها.
- وأكد التقرير اهتمام الدولة بدمج البعد البيئي في الخطط التنموية وزيادة نسبة الاستثمارات الخضراء، مشيراً إلى أنه تم الانتهاء من تأهيل وتبطين ترع بطول ٢,٢ ألف كم استفاد منها ١,٤ مليون فدان، منها ١,٩ ألف كم في (٢٠٢١/٢٠)، في ٢١ محافظة، أهمها المنيا، بني سويف، قنا، أسوان، الشرقية، البحيرة، الدقهلية، فضلاً عن صيانة وتطهير ٢٢,٣ ألف كم من الترع ومخزرات السيول.
- وأشار التقرير إلى توفير ١٣,٦ مليار م٣ من المياه الجوفية، تم استغلالها في زراعة ٨٥٠ ألف فدان، منها ٤٠٠ ألف فدان في (٢٠٢١/٢٠)، في محافظات (المنيا، أسيوط، مطروح، الوادي الجديد)، لافتاً إلى استفادة ٣٧ ألف مواطن من مشروعات تطوير وتنمية سيناء.

● رئاسة مجلس الوزراء، البنك الدولي يرفع توقعاته لنمو اقتصاد مصر (٥,٥%) ٢٠٢٢/٢٠٢١.

- أشار الدكتور / مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، إلى تقرير "آفاق الاقتصاد العالمية" الصادر عن البنك الدولي، والذي أبرز عدداً من المؤشرات الإيجابية بشأن الاقتصاد المصري، مشيراً إلى أنه شهد نمواً بمعدل أسرع مما كان متوقعاً خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، بفضل قوة الاستهلاك، وارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج، فضلاً عن احتواء الضغوط التضخمية، ومن ثم رفع البنك الدولي من توقعاته لنمو الاقتصاد المصري بـ (١%) ليصل إلى (٥,٥%) خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢؛ وذلك في ظل تحسن الطلب الخارجي من الشركاء التجاريين الرئيسيين، بجانب التوسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاعات استخراج الغاز، وتحسن أداء قطاع السياحة.
- وأكد الدكتور / مصطفى مدبولي، الحرص على رصد المؤشرات والتوقعات الاقتصادية عبر تقارير المؤسسات الدولية، حيث تعدّ مرآة واقعية لتقييم الخطوات والسياسات المتخذة، لافتاً إلى أن ما تعكسه التقارير الدولية من تطور إيجابي في مؤشرات الاقتصاد المصري، يعزز الثقة في المسار المتبع من جانب الدولة المصرية، ويدفعها نحو استمرار السعي لاحتراز نتائج أكبر على النحو الذي ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد ومستقبل المواطنين.
- وعلى الصعيد العالمي، أشار التقرير الصادر عن البنك الدولي إلى أنه من المتوقع أن يتراجع معدل النمو العالمي إلى (٤,١%) في عام ٢٠٢٢، و(٣,٢%) عام ٢٠٢٣، في ظل إنهاء إجراءات الدعم على مستوى سياسات المالية العامة والسياسات النقدية، مضيفاً أنه من المتوقع أن تحقق الاقتصادات المتقدمة معدل نمو يبلغ حوالي (٥%) عام ٢٠٢١، و(٣,٨%) عام ٢٠٢٢ ونحو (٢,٣%) عام ٢٠٢٣، وهي وتيرة كافية لاستعادة الناتج والاستثمار للمستويات التي كانت سائدة قبل تفشي الجائحة في هذه الاقتصادات، كما من المتوقع أن تحقق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية معدل نمو يبلغ نحو (٦,٣%) عام ٢٠٢١، وحوالي (٤,٦%) عام ٢٠٢٢، و(٤,٤%) عام ٢٠٢٣.
- وأضاف تقرير "آفاق الاقتصاد العالمية" أن جائحة فيروس كورونا، تسببت في رفع إجمالي الدين العالمي إلى أعلى مستوى له في نصف قرن، كما زادت من أوجه التفاوت العالمية في مستويات الدخل، فضلاً عن عدم المساواة في

¹¹ <https://www.youm7.com/story/2022/1/12/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%8A%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1-5-5/5615162>

بعض المجالات الأخرى، ومنها: الحصول على اللقاحات وخدمات الرعاية الصحية، والنمو الاقتصادي، وغيرها.

- وأوضح التقرير أيضاً أن سرعة انتشار المتحور "أوميكرون" تشير إلى أن الجائحة ستستمر على الأرجح في تعطيل الأنشطة الاقتصادية في الأمد القريب، كما من المرجح أن تؤدي التطورات العالمية على صعيد الاقتصاد الكلي والعوامل المتعلقة بالمعروض من السلع الأولية إلى استمرار دورات الصعود والهبوط في أسواق السلع الأولية، ومن المتوقع أيضاً أن يستمر ارتفاع معدلات التضخم خلال العام الجاري لتظل أعلى من مستوياتها قبل تفشي الجائحة، على أن يشهد التضخم انخفاضاً تدريجياً خلال النصف الثاني من العام.
- وأكد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت تعافياً اقتصادياً قوياً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١، لتعود بعض الاقتصادات إلى مستويات ما قبل الجائحة، لافتاً إلى أنه من المتوقع أن يتسارع معدل النمو في المنطقة ليصل إلى (٤,٤%) عام ٢٠٢٢، على أن يتراجع إلى (٣,٤%) عام ٢٠٢٣، كما من المتوقع أن تتسع الفجوة في متوسط نصيب الفرد من الدخل بين اقتصادات المنطقة، والاقتصادات المتقدمة.
- أوضح التقرير أن كلاً من تفشي موجات جديدة من الجائحة، والاضطرابات الاجتماعية، وارتفاع مستويات المديونية في بعض الدول، قد يؤدي إلى تقويض النشاط الاقتصادي في المنطقة، كما أن هناك احتمالية لحدوث اضطرابات في الأنشطة الاقتصادية بسبب الجائحة، لا سيما وأن نسبة الحاصلين على التطعيم الكامل من السكان في المنطقة تقل عن (٤٠%)، وتتركز في الاقتصادات مرتفعة الدخل.
- وأشار التقرير أيضاً إلى أن التغيرات في أسعار النفط قد تؤدي إلى تقويض النشاط الاقتصادي في المنطقة، مع الاختلاف من حيث المكاسب والخسائر بين الدول المصدرة والمستوردة للنفط، مضيفاً أن الانتشار السريع لـ "أوميكرون" قد يؤدي إلى تقويض الطلب العالمي على النفط ومن ثم انخفاض أسعاره، كما يهدد تزايد تواتر الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ بتقويض الحياة وسبل العيش في المنطقة.

● ٢٣,٤% زيادة قيمة الأصول الثابتة (القدرة الإنتاجية) للهيئات الاقتصادية ٢٠١٩/٢٠٢٠

- أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء النشرة السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية للهيئات الاقتصادية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، ومن أهم المؤشرات بلغت قيمة المشروعات تحت التنفيذ ١٩٢,١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٥٩,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة زيادة قدرها ٢٠,٦% تركزت هذه الزيادة في نشاط التعدين حيث بلغت ٧٢,٩ مليار جنيه، وبلغت قيمة الأصول الثابتة بالتكلفة ٤٣٥,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٣٥٢,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة زيادة قدرها ٢٣,٤% تركزت هذه الزيادة نتيجة لزيادة الأصول التي تم تكوينها بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ضمن نشاط النقل والتخزين حيث بلغت ٦٩ مليار جنيه.
- وأوضح الجهاز المركزي أن قد بلغت قيمة قروض طويلة الأجل لتصل إلى ١٨٢,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٦٦,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة ارتفاع ٩,٧% نتيجة لارتفاع قروض نشاط التعدين بقيمة بلغت ٧٥,٢ مليار جنيه على الرغم من انخفاض قروض طويلة الأجل بنسبة ٣٠% لنشاط التعدين عن عام ٢٠١٩/٢٠١٨، بلغت قيمة إيرادات النشاط الجاري ٩٢٣,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٩٨١,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة انخفاض قدرها ٥,٩% نتيجة انخفاض إيرادات في أنشطة الوساطة المالية والنقل والتخزين واستخراج النفط والغاز الطبيعي حيث انخفضت بنسبة ٩,١% و ٧,٢% و ٥,٧% على التوالي.
- وارتفعت قيمه مساهمات العامل في الأرباح لتصل إلى ٤٦٧,١ ألف جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٣٧٧,٥ ألف جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة زيادة قدرها ٢٣,٧% ويرجع ذلك الي الارتفاع الكبير في مساهمة العامل في أنشطة خدمات وكالات السفر بنسبة ١٧٢%، وبلغت قيمة أرباح العام (الفائض القابل للتوزيع) ١٩٢,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٤٦,١ مليار جنيه عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة زيادة قدرها ٣٢,١% تركزت هذه الزيادة الي ارتفاع الأرباح في نشاط الوساطة المالية والتأمين بنسبة ٦٥%.

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستطيع حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيلته نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو ترقية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو ترقية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٣:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونياً متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات إصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- **جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، يعلن خطوات استكمال أوراق المشروعات الصغيرة العاملة بشكل غير رسمي لتوفيق أوضاعها^{١٣}.**
- أعلن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن استعداد وحدات تقديم الخدمات بجميع فروعها في محافظات الجمهورية، لاستقبال أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتي ينقصها بعض الأوراق والمستندات أو التي تعمل بشكل غير رسمي، لتوفيق أوضاعها واستصدار رخصة مؤقتة تصل مدتها إلى خمسة سنوات لحين دراسة احتياجات المشروع، ومنحه رخصة التشغيل النهائية، حيث يعتبر المشروع فور حصوله على رخصة التشغيل المؤقت مممياً بالقانون، كما تؤهله الرخصة للاستفادة بحزمة من المزايا والحوافز التمويلية والفنية المقدمة من جهاز تنمية المشروعات ومختلف أجهزة الدولة.
- وأوضح أن ذلك يأتي في إطار توجيهات القيادة السياسية بالعمل على توفيق أوضاع المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي لتأهيلها ومساعدتها على الاستفادة من المزايا والتيسيرات التي يقدمها قانون تنمية المشروعات الجديد رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠ بما يضمن استقرارها واستمراريتها وزيادة إنتاجيتها في مناخ قانوني واستثماري آمن.
- وأشار إلى أنه على صاحب المشروع الراغب في توفيق أوضاعه بالتوجه لوحدات تقديم الخدمة التابعة لجهاز تنمية المشروعات في كافة المحافظات، حيث تتولى هذه الوحدات إصدار التراخيص المؤقت خلال عشرة أيام من تاريخ التقدم بالطلب، وعلى المتقدم بطلب توفيق الأوضاع أن يقدم مستندات تأسيس المشروع (وذلك في حال توافرها) وهي البطاقة الضريبية، والسجل التجاري والموافقات المبدئية بالإضافة إلى عقد إيجار أو تملك لمقر المشروع، وأضاف أنه في حال عدم توافرها فسيتم العمل على استصدارها بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية قبل منح المشروع رخصة توفيق الأوضاع.
- وأشار الجهاز إلى أنه يقدم حزمة من الخدمات لأصحاب المشروعات العاملة في القطاع غير الرسمي بعد توفيق أوضاعها، بالتعاون مع أجهزة الدولة، من بينها الإعفاء من ضريبة الدمغة وضريبة رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات وعقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات، وتبسيط الإجراءات ووضع قواعد ميسرة لفتح ملف التأمينات والقيود في السجل التجاري، والإعفاء من إمسك السجلات والدفاتر والمستندات المنصوص عليها في قانون الضريبة على الدخل.

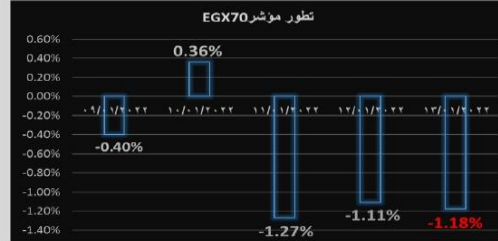
13 [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

14 <https://alboraaews.com/2022/01/09/1497403>

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

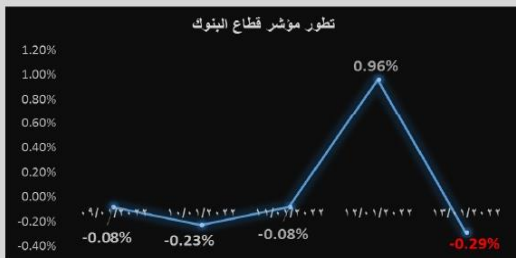


تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع

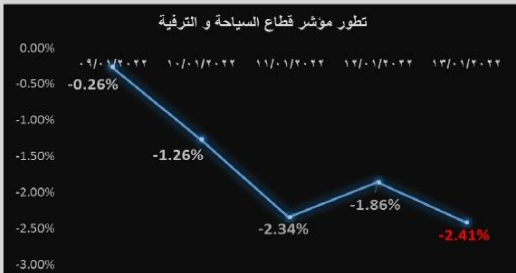


تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

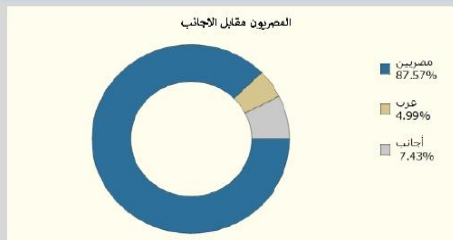
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكبر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة -0.40% في نهاية تعاملات اليوم الخميس 13 يناير 2022 مقارنة بنسبة -0.54% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -1.18% مقارنة بنسبة -0.40% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -0.29% مقارنة بنسبة -0.08% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -2.41% مقارنة بنسبة -0.26% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

■ انفوجراف (١) يوضح تقرير وزارة البترول والثروة المعدنية، والتي توضح أن قامت جمهورية مصر العربية بالتركيز على تنمية الثروات المعدنية في ٢٠٢١:

تنمية الثروات المعدنية في مصر في 2021

ذهب وفضة
تم بيعها من
469
ألف أوقية منجم
السكري خلال 2021



للبحث والتنقيب
عن الذهب
25
عقداً في مصر



قيمة مبيعات
منجم السكري
748
مليون دولار
من الذهب والفضة



طرح مزايمة عالمية للبحث عن
الخامات التعدينية والمعادن
المصاحبة (مثل: الحديد
والفوسفات والنحاس
والرمال البيضاء)



مليار دولار
الحجم المقدر
للاستثمارات
بالمنطقة

مليون أوقية
الاحتياطي
المقدر من
الذهب في
المنطقة

1.5
جرام في الطن
متوسط تركيز
الذهب بذلك
الكشف

بدء تنفيذ خطة طموحة
للإنتاج المبكر من الكشف
التجاري للذهب بمنطقة
إيقات بالصحراء
الشرقية



المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية، ديسمبر 2021



الثروة المعدنية في مصر

مجلس الوزراء المصري
مركز للمعلومات ودعم اتخاذ القرار

